

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

و ١١ كانون الثاني ١٩٣٣

عمان : الاربعاء في ١٤ رمضان ١٣٥١

مذاكرات المجلس التشريعي
الجلسة الخامسة عشرة للدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني
المنعقدة بتاريخ ٢٦-١٢-١٩٣٢

القرارات

الصفحة

١٢٤

الاقتراح المتعلق بفصل منطقة معان من لواء الكرك

١٢٤

اقتراح العضو ديفان باشا اللجالي والمناقشة حول موضوعه

١٢٧

قرار موافقة المجلس على تأجيل البحث حول هذا الصدد الى ما بعد العيد

١٢٨

سؤال العضو حسين باشا الطراونة الشفوي وجواب مدير الخزينة عليه

١٢٨

قرار موافقة المجلس على تأجيل جلساته الى ٩ شباط سنة ١٩٣٣ بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك

تكملة لصفحة
القرار

الجلسة الخامسة عشرة

للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الخامسة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ٢٨ شعبان سنة ١٣٥١ و ٢٦-١٢-١٩٣٢ المصادف يوم الاثنين في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية وتغيب عن الجلسة حديثه باشا الحريشه ، عادل بك المظله ، ناجي باشا العزام ، سعيد بك المفتي .

الرئيس - فليقرأ الضبط

« فكري »

الرئيس - فليقرأ الاقتراح المتعلق بفصل منطقة معان عن لواء الكرك المقدم من الاعضاء .

« فكري » كما هو منشور في العدد (١١٠) من ملحق الجريدة الرسمية »

رفيفان باشا - لي اقتراح يا فخامة الرئيس ارجو ان تأمروا بقراءته .

« فكري » :

لفخامة رئيس المجلس التشريعي المعظم

الي اشكر عموم زملائي الكرام لما اقترحوه في تعديل قانون الانتخابات للمجلس التشريعي واخص منهم حضرات الزميلين حسين بك اليوسف وسلطي باشا الابراهيم اللذان اضرا بتنفيذ هذا الاقتراح . ولا يخفى على ائتنا عامة المجلس قد حلفنا الايمان على القانون الاساسي وعلى جميع ما يتضمنه . لتلك فاني اشترك مع زملائي واقترح تعديل قانون الانتخاب لأن القانون الاساسي كما تعلمون لم يكن به من امتياز مسيحي او مسلم او شر كسي بل كلنا عرب واخوان وان يجري هذا الانتخاب على عدد النفوس لكي تأخذ كل مقاطعة حقها وان لا تحرم منه .

١٩٣٢-١٢-٢٦

عضو المجلس التشريعي

رفيفان

قاسم بك - هذا خارج عن الصدد الذي نحن فيه .

عوده بك - ليس هو خارج عن الصدد طالما وله علاقة بالاقتراح السابق ولذلك ارى ان يطرح ويوزع على الاعضاء ومن ثم يحال على اللجنة لتنظر فيه .

قاسم بك - اعيد قولي بان لا علاقة له بالموضوع .

عوده بك - له علاقة كبرى .

شكري بك - ارجو يا فخامة الرئيس ، حفظاً للنظام ان يتكلم كل عضو بدوره .

الرئيس - نعم ! يجب ان يتكلم كل عضو بدوره بعد ان يطلب الكلام من مقام الرئاسة .

عوده بك - لقد جاء في اقتراح رفيفان باشا ماله علاقة ماسة في بعض عناصر هذا المجلس الموقر والتي على يقين بان هذا الاقتراح الذي له كل العلاقة بالاقتراح السابق المقدم من بعض الزملاء الكرام ، سيلقي ايضا عنة

اعتراضات من بقية النواب الكرام ، ولذلك انني اذكر المجلس الموقر بانه سبق تقديم مثل هذا الاقتراح في الدورات السابقة وقد قرر المجلس الموقر لزوم النظر في طلب اهالي معان عندما ينظر في امر تعديل قانون الانتخاب ، لان فيه عدة مواد تفكر الحكومة بتعديلها . ولذلك اقترح بأن يطرح اقتراح رفيفان باشا ويوزع على الاعضاء وفقاً للنظام الداخلي و بعد مرور المدة القانونية اذا وجد المجلس لزوماً للبحث في امر هذه الاقتراحات فوراً فيجري البحث باول اجتماع يعقد بعد هذه الجلسة ، واذا وجد من الاوفق ان يضم اقتراح رفيفان باشا مع الاقتراحات المتعلقة بهذا الشأن لتدقق في هذا المجلس العالي مع تعديل قانون الانتخابات من الجهات التي تفكر الحكومة بلزوم تعديلها . فحينئذ يتخذ قرار في كافة الموضوع . لا ان ينظر في البعض منه ويترك البعض الآخر مع انه غير قابل للتجزئة .

حسين باشا الطراونه - كان في الدورة السابقة تقدم اقتراح في هذا الشأن والمجلس اجل البحث فيه لئلا يصير الشروع في تعديل قانون الانتخاب العمومي مع ان اهالي لواء معان ليسوا محرومين من الاشتراك في انتخابات دائرة الكرك وراضين عن الوضع الحاضر ، بل كان احرز مرشح معان في الانتخابات الماضية اصواتاً اكثر من بعض مرشحي الكرك ولم يزد عليه مرشح الطفيلة الا صوتاً واحداً اذن لا محل لذكر حرمانهم من حق الانتخاب لا سيما وان القسم الاعظم في لواء معان لا يرغب الانفصال عن دائرة الكرك ، وهما في مكائبيهم موجودة . فالطلب الواقع هو من قبل اشخاص لا يمثلون اكثرية اللواء المذكور بنسبة الماراضين لهم في عدم الانفصال . ومع ذلك ان ثلاثة اعضاء مسلمين مخصصين لدائرة الكرك بافئها معان . وليس احدهم مخصصاً الى معان فقط . حسب الزعم الواقع فاهم الا حقاً للدائرة المذكورة وان اخراج احدهم من دائرة الانتخاب المذكورة يحذف بحق اهالي الطفيلة والكرك ومعان طالما لم يكن توزيع اعضاء المجلس التشريعي بين المقاطعات على اساس احصاء النفوس الحقيقي بصورة عملية ، وانما هو الا نتيجة تخمين جرى بصورة مستجلة لشدة لزوم الدخول في الانتخابات وتشكيل المجلس لعرض المعاهدة عليه ، ليس الا ، فالحكومة استعملت شتى الطرق لوضع قانون الانتخاب وذبوله وملحقاته التي من جعلتها التسرع بتخمين النفوس ، والحاق معان في دائرة الكرك . ثم جرى الانتخاب على موجه دورتين للمجلس التشريعي ، مع العلم بان هذا القانون لا يضمن حرية الانتخاب ويخالف القواعد الانتخابية في العالم .

فطلب اصلاح فقرة من مادة بسيطة منه وترك الاساس على حاله الحاضرة المعمول بها لا يقوم بالفرض المقصود ، حيث تعديل فقرة واحدة منه مع ان مجموعه محتاج الى التعديل لا يصح ولا يفي بالفرض المقصود كما قلت . « حيث لا يصح اصلاح الفاسد المبني على الفاسد » لا سيما انه لم يراع به وجهة النظر بالمساواة في كيفية توزيع الاعضاء وكان الحاق معان في دائرة انتخاب الكرك والطفيلة من عقيدة وقناعة بالنظر لكثرة نفوسهم من الحضر والبدو على اساس التوازن بين المقاطعات . وعلى هذا الاعتبار تبين بان الكرك والطفيلة لم تكن متساوية مع بقية المقاطعات الاخرى حتى صار الحاق معان الى دائرة انتخاب الكرك وإلا بالامكان الحاقها الى احدى المقاطعات الباقية .

تفقد اجنه المجلد

ولما كان العدل يقضي بالمساواة العامة ، فالواجب ان يفكر في تعديل قانون الانتخاب العمومي وتوزيع الاعضاء على نفوس المقاطعات من الحضر والبدو لكي يشغل بذلك بدو الكرك والطبقلة المحرومين من الاشتراك في هذا المجلس كأمثالهم من بدو الشمال والجنوب ، فضلاً عن كثرة نفوس المتوطنين من المسلمين العرب بين الكرك والطبقلة ومكان التي تخولهم انتخاب عضواً فوق العدد المعلن لهم . لذلك اقترح المبادرة الى تعديل القانون العمومي وتوزيع الاعضاء على اساس المساواة العادلة . حيث لا بأس من تقسيم البلاد الى دوائر انتخابية او ان يرى المجلس طريقة عامة خلاف هذه القاعدة . ولذلك لا ارى لزوماً لتعديل الفقرة المطلوب تعديلها ، قبل تعديل مجموع القانون وان الاصرار على تعديلها فقط بعد قص بحق الكرك والطبقلة ومكان معا وسابق لآرائه وتعامل مقصود ضد الكرك ، وهذا لا يتناسب مع العدل والمساواة المنصوص عليها بالقانون الاسلامي .

محمد باشا السعد :- لما نقول بأن المعارضة كانت مقبصرة على عدم تصديق المعاهدة فنقول ان المعارضة يجب ان تبقى بشكل معنى الكلمة . فالجواب في الانتخابات المجلس التشريعي معناه ترك المعارضة . واما ما قاله من انني انا الذي كنت دجيت عن عقيدتي في المعارضة عدة مرات فهذا مما لا يوافق عليه . واعتقد ان المجلس والحكومة لا يريدان جرمان اهالي معان من حقهم .

قاسم بك :- اجيب على ما تفعل عوده بك من حيث الاقتراح الذي قدمه رفيعان باشا من ان له مسائل بالاقتراح السابق ، فلهذا اذني انه ليس له مسائل به ، بالنظر لاني رفيعان باشا قصد تعديل القانون والاقتراح الاول يطلب به تعديل المادة ، التي حرمت اهالي معان حق من حقوقهم .

ولما ما تفعل به جسدنا باشا من ان تعديل المادة المطلوب تعديلها هو ايجاف بحق اهالي الكرك فلما لا اعتقد ان تعديل المادة التي تمنع اهالي معان حقها الانتخابية منفصلة عن الكرك فيها ايجاف بحق اهالي الكرك ثانياً :- ففعل جسدنا باشا فقال ان تصحيح فقرة لا يأتي بالمصلحة العامة ولا اعلم ماذا يقصد الزميل من قوله : هل ان اعطاه مقاطعة معان حقها بأن تختب عفاً عن دائرتها الانتخابية منفصلاً عن لواء الكرك ليس به فائدة للمصلحة العامة ؟ اذن ما هي الفائدة التي توجهاها حضرة .

ثالثاً :- لمضل حضرة وقال ان الحاق معان بلواء الكرك كان باشا من قناعة وعقيدة لا اعلم ما هي القناعة التي جعلت الحكومة ان تلحق معان بالكرك . والله ان الناس تعلم والله يعلم ان قانون الانتخاب نص على اعطاه معان حق انتخابه عضو للمجلس التشريعي وتم الحقت معان بلواء الكرك لامتصاصها من الاشتراك بالتسجيل ، ومن اجل ذلك ألحق الانتخاب هذا المصوب الى منطقة الكرك ، وطالب ان اهالي معان يطالبون بهذا الحق فليس لدينا ادلة مهمة فيما اذا كان هذا المصوب من معاني الكرك او من الطبقة ، ففضل حضرة الزميل انه الحقت معان بالكرك بقصد التساوي فقط مع بقية الألوية . ثم طلب ان لا ينظر في هذا الاقتراح وان يبقى هذا الحق لمقاطعة الكرك ريثما يعدل قانون الانتخابات العامة . وهذا يستغرق الوقت الطويل . وبأنكنا حضرة الزميل عند تعديل القانون ، ان يقترح بأن تكون معان تابعة للكرك .

رابعاً :- ان طلب المساواة العادلة لا يأتي باليمن وبالفائدة المطلوبة الا اذا عرفت النفوس محرومة جثثياً

وليس بأستكان الحكومة ان تقوم به الآن . لذلك اقترح ان يطبع الاقتراح ويوزع على الاعضاء ليتمكن النظر به في المجلس العالي ويبدى رأيه فيه .

عوده بك :- يفهم ما تكلم به حضرات الزملاء الذين تقدموا باقتراحهم لانصاف اهالي معان باعتبار أن لواء معان محروم من التمثيل في هذا المجلس العالي ، مع ان الأمر بعكس ذلك لان معان متمثلة في هذا المجلس بشخص الفاضل المحترم محمد باشا بن جازي .

فاذا كان التمثيل هو بنسبة الطوائف فلننظر بدفاع رفيعان باشا وحسين باشا وان كان التمثيل هو للمقاطعات ليس الا ، كل يعلم ان أكثرية اهالي لواء معان هم الحو بطات الذين يمثّلون بالعضو المحترم محمد باشا بن جازي .

وان كان الامر بعكس ذلك يجب ان يفكر باعطاء الطبقة ومكان أعضاء في هذا المجلس . لذلك ليس من السهل النظر الى هذا الأمر وعليه ارجع واقول ان اقتراح رفيعان باشا يتعلق بنفس المادة التي خصصت اربعة أعضاء الى لواء الكرك واحد منهم مسيحي .

فكيف يترك قسم من المادة وتعديل القسم الآخر منها ؟ فاذا تسرعنا نسب التشويش ونكون ما كنا المصلحة العامة . اذن لنفكر تفكيراً دقيقاً لكي تتمكن من وضع قاعدة تحفظ لكل عشيرة او طائفة حقوقها بصورة تتناسب مع الوضع الحاضر . لذلك ارجو ان يترك البحث في هذا الموضوع الى ما بعد الجلسة التي تلي هذه الجلسة . قاسم بك المندواوي :- عجبت من كلام الاستاذ عوده بك من طلبه وضع قاعدة تحفظ لكل عشيرة او مقاطعة حق التمثيل ولكن لواء معان يجب ان يبقى بدون عضو مثله .

متري باشا :- المسألة بسيطة ، عند تعديل نظام الانتخاب للمجلس التشريعي . الحكومة تعطي لكل مقاطعة حقها بحسب المساواة

عوده بك :- اكرر اقتراحي القاضي بلزوم التأجيل في البحث الذي نحن بصددده الى ما بعد العيد وان يطبع ويوزع الاقتراح الاخير على الاعضاء الكرام .

الرئيس :- فبالطبع سيطلع ويوزع على الاعضاء حسب الامنول .

توفيق بك :- يوجد لدينا ثلاثة اقتراحات : اخدم اقتراح بعض حضرات الاعضاء المحترمين بشأن تعديل المادة فيما يتعلق بلواء معان والثاني اقتراح رفيعان باشا والثالث اقتراح عوده بك بشأن التأجيل . ولما كان الاقتراح الاول هو الاقتراح المقدم من بعض الاعضاء ارى ان يوضع في الرأي او ان يؤجل البحث الى ما بعد العيد .

« فقرر المجلس تأجيل البحث في هذا الضدد الى ما بعد العيد »

محمد باشا السعد :- كان تقدم استدعاء من ناجي أفندي ابوتوار وأحيل الى اللجنة الادارية وهي بدورها كانت احالته الى لجنة الموظفين . نريد ان نعلم ما فعل الله به .

عوده بك :- الجواب على هذا السؤال يحتاج الى تقديم السؤال بصورة تحريرية على الامنول .

متري باشا :- كان تقدم جملة اقتراحات . غير انه لم يرد لنا منها شيئاً . مثلاً اقتراح في لزوم تعديل قانون

لجنة صند الزميل

عمان - الكرك وامرارها على مأدبا للمحافظة على الأمن العام حيث المسافرين يرون بالصحرَاء تحت الخطر والاقترح الثاني لاجل جعل غرس الاشجار اجباريا وسقانون يلزم المتصرفين والقائمين بأن يجهزوا الاهالي على الغرس ولقد الآن لم يرد هذا المشروع . اقترح الاسراع بتحضير هذا القانون الذي يجهز الناس على غرس الاشجار المثمرة وغير المثمرة .

رفيفان باشا - يا متري باشا الاهالي بمالة المدم واثت تبحث على اخبارهم لغرس اشجار مثمرة وغير مثمرة وهل هذا هو وقت البحث في الاشجار المثمرة وغير المثمرة ؟ الظاهر نحن في واد واثت في واد . نحن نبحث فيما يجب عمله لا نقاد الفلاح واثت تبحث في الاشجار المثمرة وغير المثمرة

الرئيس - اريد ان اسأل متري باشا عن الوقوعات التي حصلت على طريق عمان - الكرك رغم مرور الطريق في البراري والتي خطر نشأ على المسافرين على هذا الطريق . الحمد لله الأمن معني على طول الطريق . رفيفان باشا - اشكر حكومتنا التي سعت وتسعى لحفظ الأمن في كل محل ونرجو منها ان تنظر بعين العناية الى حالة الشعب التي هي اعرف بأحواله وغير مقصرة في اتخاذ التدابير بسبيل سعادته ونحن نشكروها من صميم قلوبنا على سفيا المفيد لانه يجب ان تعرف انها لم تقصر ابداً .

حسين باشا الطراونه - ان زراع المنطقة عقدوا آمالا كثيرة على وعد الحكومة والمجلس في قضية اقراضهم عشرة آلاف جنيه من الخزينة ، على ان يكون ذلك قبل فوات الموسم الزراعي والكل ينتظرون تحقيق هذا الوعد بكال الاهتمام ولقد الآن لم تظهر النتيجة المعلقة عليها الا مال لتمكين المزارعين من زرع اراضيهم كلها وقسماتها . فبمناسبة تعطيل المجلس لحلول شهر رمضان المبارك وقرب خلاص موسم الزراعة اوجه سؤالي هذا على الحكومة وارغب الجواب عليه عما وصلت اليه قضية اقراض المشره آلاف جنيه للمزارعين المحتاجين ليكون ذلك معلوماً عند الجميع فيما اذا كان لم تتم معاملة القرض في الموسم الزراعي هذا ، ليكون الفلاح على بصيرة من امره ونعرف نحن كيف يجب ان نتكلم مع من انتخبونا لهذا المجلس .

شكري بك - ارجو ان الفت نظر العضو المحترم حسين باشا الى ان سؤاله يتطلب ان يقدم كتابة وفاقاً لنص المادة (٢٢) من النظام الداخلي ومع ذلك بما اننا نود ان نطلب تأجيل اجتماع المجلس بمناسبة حلول شهر رمضان ، اقول في موضوع السؤال الذي فضل به : ان الحكومة لا تزال ساعية لتحقيق نفع الزراع المحتاجين وأقامل اننا عندما نجتمع بعد التأجيل سنكون قد توصلنا الى ما يحقق الاغراض المنشودة لمصلحة الزراع المحتاجين . توفيق بك - نظراً اقرب حلول شهر رمضان المبارك اقترح ان تؤجل جلسات المجلس الى يوم الخميس الواقع في ٩ شباط سنة ١٩٣٣ .

رفيفان باشا - اقترح لزوم السوام على العمل :

الرئيس - اضع اقتراح تأجيل جلسات المجلس على الرأي

« فوافق المجلس على تأجيل جلساته الى ٩ شباط سنة ١٩٣٣ بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك »

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشيبي
عمر ذكي

تصحيح

تضاف بيانات الأعضاء الآتية اسماءهم الى ما بعد السطر الثامن من الصفحة ١٢٦ من ملحق المدد (١١٢) من الجريدة الرسمية لأنها سقطت سهواً :

محمد باشا السعد - ان ما فضل به الزميل عوده بك بأن الاقتراح المقدم من رفيفان باشا هو نفس الاقتراح المقدم من بقية الاعضاء وان ليس له علاقة بالاقتراح الاول فهو قول مغلوط . لان الاول يقتصر على الغاء التعديل وارجاع المادة الى اصلها واقتراح رفيفان باشا بطلب تعديل القانون من اساسه . ثم قول عوده بك بأن الحكومة تنوي تعديل القانون بأجمعه فأقول : ان هذه الحكومة اخرت هذا المشروع الى الآن .

واما ما تكلم به حسين باشا الطراونه ما كان ينتظر منه واعتقادنا انه كان يجب ان يتكلم بعكس ذلك ، لان اهالي معان حرموا من مثل هذا الحق الصريح بسبب المعارضة وهو كان من جملة المعارضين ، وانتخب رئيساً للمعارضة ولكن بالنتيجة ترك المعارضة ودخل الانتخابات وكان الواجب عليه ان يوافق على اعطاء معان حقه قبل كل الناس . واؤمل من الباشا ان يرجع عن اقتراحه لئلا يفتي ثقة الناس به وليبين للعالم انه كان مغطاً في دفاعه ، وبوهد اقتراحنا السابق .

حسين باشا الطراونه - انني اكثر غيرة من حضرة الزميل على محافظة حقوق اهالي معان واقدر المعارضة حق قدرها الذي انا تراسها ولم ازل اراسها . ان المعارضة التي تفضل بها حضرة الزميل هي مقاطعة الانتخاب السابق لعدم تصديق المعاهدة ليس الا . فالمعاهدة مضى امرها والشعب بأسره اقدم على الدخول بالانتخابات لا سيما رجال المعارضة قبلوا الاشتراك بها على نية تعديل المعاهدة المشهورة .

واما قول الزميل بأنني اخطأت ويجب علي بأن اعلن للعالم بأنني رجعت عن خطأي فهذا ليس من صلاحية الزميل فالعالم يعرف كل منا والماضي والحاضر والمستقبل يشهد لكل منا . وليس ان الذي انضمت للمعارضة واستنكفت كما استنكف الزميل عدة مرات . لا بل سأظل مثابراً على المعارضة الى ان تصل اليه البلاد من الخير ولا يثني عزيمتي اي حائق يحصل سواء من حضرته او من غيره .

وأصر على دفاعي الذي اوردته دفاعاً عن الكرك ومعان والطفيلة معاً واظن ان حضرة الزميل فهم انه بالحقه قسطاً من توزيع الاعضاء على اساس النفوس .

تفحصه لجنة الزميل